

Distr.: General
22 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية*

مذكرة من الأمانة

هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢٢/٢٨ هو أول تقرير يقدمه المكلف الحالي بالولاية منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٦.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت التجريبتان النوويتان اللتان أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها المتكرر للقذائف إلى تعميق عزلتها الدولية. وفي الوقت نفسه، اتخذ البلد بعض الخطوات الإيجابية للتعاون مع بعض آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويواصل المقرر الخاص الاستناد إلى نهج المسارين الذي دعا إليه سلفه. ويجمع هذا النهج بين المطالبة بتحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة مواصلة الحوار مع السلطات والجهات الفاعلة الأخرى لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ويُعرب المقرر الخاص عن تقديره للتدابير التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة لحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

* قُدم هذا التقرير بعد الأجل المحدد حتى يتضمن أحدث التطورات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02918(A)



* 1 7 0 2 9 1 8 *

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

المحتويات

الصفحة

٣		أولاً - مقدمة
٣		ثانياً - آخر التطورات
٣		ألف - الوضع السياسي والأمني
٥		باء - الآثار الناجمة عن فيضان آب/أغسطس ٢٠١٦
٨		جيم - تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٩		ثالثاً - القضايا التي تبعث على القلق بوجه خاص
١٣		رابعاً - سبل المضي قدماً
١٤		ألف - الجهود التي بذلها المقرر الخاص لإقامة حوار
١٥		باء - فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة
١٦		جيم - الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيول
١٧		دال - منظمات المجتمع المدني
١٨		خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢٢/٢٨ هو أول تقرير يقدمه المكلف الحالي بالولاية منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٦. وقد أدرجت في إضافة لهذا التقرير (A/HRC/34/66/Add.1) نتائج أعمال فريق الخبراء المستقلين، المعيّنين عملاً بقرار المجلس ١٨/٣١، لتحديد خيارات للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما عندما ترقى هذه الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية، على نحو ما خلصت إليه لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٤ (A/HRC/25/63). ويستعرض المقرر الخاص في تقريره بإيجاز التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد، بما فيها التطورات السياسية والأمنية، والآثار التي خلفتها الفيضانات التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠١٦ في المحافظات الشمالية الشرقية، وتعاون الحكومة مع بعض آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويناقش بعد ذلك مسائل حقوق الإنسان التي استُرعِي إليها انتباهه خلال مهمته الأولى إلى شمال شرق آسيا. وأخيراً، يناقش المقرر قيمة النهج ذي المسارين في معالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع الإشارة إلى مختلف الجهود التي تبذلها مجموعة من الجهات الفاعلة^(١).

٢- وقد اتسمت حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٦ بحدوث تطورين متناقضين فيما يبدو. فمن ناحية، عمقت التجارب النووية والصاروخية المتكررة التي أجراها البلد من عزلته الدولية، متسببة في وقف الحوار الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية وإعاقة تقديم المعونة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضعة خطوات هامة تجاه الوفاء ببعض التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما فيها التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتقديم تقارير عن تنفيذ المعاهدات إلى لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، لم تتح لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص، إمكانية دخول البلد لتقييم أثر هذه الخطوات على أرض الواقع.

ثانياً - آخر التطورات

ألف - الوضع السياسي والأمني

متابعة التطورات المتزامنة في المجالين الاقتصادي والنووي

٣- في عام ٢٠١٦، واصلت السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودها الرامية إلى تركيز السلطة السياسية المحلية حول شخص كيم جونغ أون بوصفه القائد الأعلى. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عقد حزب العمال الكوري مؤتمره السابع، وهو أول مؤتمر يعقد منذ عام ١٩٨٠. ولُحِص السيد كيم، الذي انتخب رئيساً للحزب، سياسات ترمي إلى النهوض

(١) أُرسِل تقرير المقرر الخاص وتقرير فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل التعليق على الوقائع الواردة فيهما قبل نشرهما.

بالتنمية الاقتصادية وتعزيز القدرات النووية في آن واحد^(٢). وأفضى المؤتمر أيضاً إلى اعتماد استراتيجية خمسية للتنمية الاقتصادية. ولوحظ أن السيد كيم لم يعترف في العرض الذي قدمه عن الاستراتيجية الخمسية بالاتجاه المتزايد نحو اقتصاد السوق في جميع أنحاء البلد، كما لم يُعر اهتماماً للآثار المحتملة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقد مجلس الشعب الأعلى الثالث عشر دورته الرابعة. واستعاض المجلس عن لجنة الدفاع الوطني، وهي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات العسكرية، بلجنة معنية بشؤون الدولة. وانتخب السيد كيم أيضاً رئيساً للجنة الجديدة. وقد نظمت هذه الأحداث السياسية على خلفية تجربتين نوويتين أجريتا في عام واحدة (أجرى البلد تجربته النووية الرابعة في ٦ كانون الثاني/يناير وتجربته الخامسة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) وعدة عمليات إطلاق لقذائف مختلفة المدى.

٤- وتطرق السيد كيم مرة أخرى في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العام الجديد في عام ٢٠١٧ إلى سياسة تنمية الاقتصاد بالتزامن مع تطوير الأسلحة النووية. وشدد أولاً على أهمية تركيز الجهود الوطنية على تنفيذ الاستراتيجية الخمسية للتنمية الاقتصادية. وتناول بشيء من التفصيل المجالات التي سيجري تطويرها، وأشار مرات عديدة إلى تحسين سبل معيشة الشعب وإلى أهمية التعليم والصحة العامة والثقافة. وشدد، في الوقت نفسه، على أن البلد "سيواصل بناء قدرته على الدفاع عن النفس، ومحورها القوات النووية، وقدرته على توجيه ضربة وقائية"، وأفاد بأن البلد قد "بلغ المرحلة النهائية من التحضير لتجربة إطلاق قذيفة تسيرية عابرة للقارات"^(٣).

تصاعد التوترات وازدياد العزلة

٥- ساهمت التجارب النووية وتكرار عمليات إطلاق القذائف التي نفذها البلد في عام ٢٠١٦ في ازدياد عزله في أوساط المجتمع الدولي. وانتهكت تلك التجارب قرارات مجلس الأمن وأثارت بصورة ملحوظة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا بوجه أعم. واعتمد المجلس، عقب كل تجربة نووية، أجريت، قراراً يقضي بتشديد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(٤). وقد وسعت هذه الجزاءات نطاق حظر توريد الأسلحة وتدابير عدم الانتشار، بما في ذلك حظر بعض المواد المزدوجة الاستخدام. وتهدف الجزاءات أيضاً إلى الحد من قدرة البلد على الحصول على العملات الأجنبية، بما في ذلك فرض سقف سنوي على صادرات الفحم. وفي القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، قلص المجلس إمكانيات منح استثناءات لأغراض المعيشة، إذ أضاف مزيداً من الشروط من أجل تطبيقها على صادرات الفحم على سبيل المثال. واعتمدت بعض الدول أيضاً تدابير انفرادية قيدت على نحو متزايد الاختلاط بين الشعوب وتبادل السلع بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان الأخرى. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أغلقت جمهورية كوريا مجمع كايسونغ الصناعي الذي يعمل فيه مواطنون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى شركات من جمهورية كوريا. ويلاحظ المقرر الخاص أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لا تستهدف المساس بسبل عيش الناس العاديين، وأن على المجتمع الدولي أن يصد عن كذب الآثار السلبية المحتملة للجزاءات.

(٢) وكالة الأنباء المركزية الكورية (بيونغ يانغ)، "كيم جونج أون يقدم تقريراً عن عمل اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري في مؤتمره السابع"، ٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٣) البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، النشرة الصحفية رقم ١٧/٠١/١، "خطاب كيم جونج أون بمناسبة العام الجديد"، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٤) القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

الآثار المترتبة على الحوار المتعلق بحقوق الإنسان

٦- أدى تصاعد التوترات وازدياد العزلة إلى إعاقة تعزيز الحوار المتعلق بحقوق الإنسان بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبلدان أخرى. ولم تنعقد منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أية لقاءات بين أفراد الأسر الذين انفصلوا عن بعضهم في إثر رسم خط الهدنة الفاصل بين الكوريتين. ورداً على "التدابير المستقلة"^(٥) التي اعتمدها اليابان بعد التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وعملية الإطلاق التي نفذتها في شباط/فبراير باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستوقف التحقيقات المتعلقة بجميع المواطنين اليابانيين وتحل لجنة التحقيق الخاصة المنشأة بموجب الاتفاق المبرم في استوكهولم في عام ٢٠١٤، الذي التزم فيه البلد بإجراء تحقيقات شاملة بشأن جميع المواطنين اليابانيين، بمن فيهم ضحايا عمليات الاختطاف وغيرهم من المفقودين.

٧- وأشار السيد كيم، بوجه خاص، في الملاحظات التي ألغاها في خطابه بمناسبة العام الجديد، ٢٠١٧، إلى توحيد الكوريتين. وقال إنه يتعين "على جميع أبناء البلد الواحد في الشمال وفي الجنوب والخارج فعل شيء يضيفي على هذا العام معنى بشأن الشروع في مرحلة جديدة من عملية إعادة التوحيد المستقلة"^(٦). وتطرق كذلك إلى الذكرى الخامسة والأربعين للبيان المشترك المؤرخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ والذكرى السنوية العاشرة للإعلان الذي وقعته الكوريتان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويأمل المقرر الخاص أن تكون هذه المناسبات السنوية فرصة لإجراء حوار مثمر لمعالجة المسائل العالقة في مجال حقوق الإنسان.

باء- الآثار الناجمة عن فيضان آب/أغسطس ٢٠١٦

٨- في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦، تسبب إعصار ليونروك في هطول أمطار غزيرة على الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووصفت اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري العاصفة بأنها "الأشد... والأغزر أمطاراً في سجل الأرصاد الجوية منذ تحرير كوريا في عام ١٩٤٥"^(٧). وأسفرت العاصفة عن حدوث فيضانات وانهايارات أرضية واسعة النطاق أثرت على المناطق السكنية والأراضي الزراعية في مقاطعتي شمال هاميونغ وريانغونغ. وقد يكون عجز أرصفة شواطئ الأنهار وتصريف المياه من محطة سودوسو الكهربائية من أسباب تفاقم آثار هذه الكارثة الطبيعية^(٨).

(٥) انظر http://www.mofa.go.jp/a_o/na/kp/page3e_000628.html.

(٦) البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، النشرة الصحفية رقم ١٧/٠١/١.

(٧) وكالة الأنباء المركزية الكورية (بيونغ يانغ)، "اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري تدعو جميع أفراد الشعب إلى المشاركة في عمليات إصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات في المنطقة الشمالية"، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و"مبدأ الشعب أولاً هو روح حزب العمال الكوري وسر بقائه"، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٨) مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، *Joint Assessment: North Hamgyong Floods* (بيونغ يانغ، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20160916%20DPRK_North%20Hamgyong%20Floods%20Joint%20Assessment%20Report.pdf وانظر أيضاً

<http://kp.one.un.org/content/unct/dprk/en/home/emergency-response/floods-2016.html>

و www.rfa.org/korean/in_focus/food_international_org/nkflood-09212016161854.html

و www.dailynk.com/korean/read.php?cataId=nk04505&num=109176

٩- ونتيجة لهذه الفيضانات، لقي ١٣٨ شخصاً حتفهم ولا يزال ٤٠٠ شخص في عداد المفقودين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٩). ويُقدّر عدد المتضررين بحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، تضرر ١٤٠ ٠٠٠ منهم ضرراً بليغاً، وتشرّد ٧٠ ٠٠٠ شخص. وأشارت البلاغات إلى إصابة حوالي ٣٠ ٠٠٠ منزل بأضرار^(١٠). ودُمر أكثر من ١٨٠ مقطعاً من الطرق وأكثر من ٦٠ جسراً. وأفيد بأن أكثر من ٢٧ ٤٠٠ هكتار من الأراضي المزروعة قد جُرفت أو غمرتها المياه^(١١).

١٠- والتست حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مساعدة الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في البلد في الاستجابة للحالة الإنسانية. ودعت الحكومة أيضاً وكالات الأمم المتحدة إلى المشاركة في بعثة تقييم مشتركة إلى المناطق المتضررة في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(١٢). وأوفدت بعثة أخرى في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وزارت هاتان البعثتان ثلاث مناطق (يونسو وموسان وهويرونغ) من المناطق الستة الأشد تضرراً، ولكنهما لم تتمكنا من زيارة بقية المناطق (أونسونغ وكيونغون وكيونغونغ)^(١٣). ويدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل كامل إلى المحتاجين، بمن فيهم المحتجزون في مرافق الاحتجاز والسجون^(١٤).

١١- وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وجهت اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري نداءً إلى جميع أعضاء الحزب وأفراد الجيش الشعبي الكوري وغيرهم من العاملين، وحثتهم على المشاركة في عمليات الإنعاش^(١٥). وتحديث التقارير عن تعبئة ٢٣٠ ٠٠٠ مدني و ١٤٠ ٠٠٠ جندي لدعم جهود التعمير. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أُفيد بتشييد أكثر من ٣ ٠٠٠ مبنى لفائدة ١٢ ٠٠٠ أسرة تقريباً^(١٦).

١٢- وترتبت على الأضرار الناجمة عن الفيضانات آثار متعددة على حقوق الإنسان الخاصة بالسكان المقيمين في المناطق المتضررة. وأصبح الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وهو أمر بالغ الأهمية لإعمال الحق في التمتع بمستوى صحي ملائم، محدوداً للغاية، حيث أفادت التقارير بأن المجتمعات المتضررة لا تزال تعتمد على المضخات اليدوية والآبار المحفورة وأفراس تنقية المياه منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(١٧). وتعرض خمسة وأربعون مرفقاً صحياً للضرر مع ما ترتب على

(٩) مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، النشرة الصحفية، "Torrential rains and flooding bring devastation to DPRK"، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(١٠) مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، Joint Review Mission to Flood-Affected Areas in North Hamgyong, 18-23 November (بيونغ يانغ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Joint%20Review%20Mission%20to%20Flood%20Affected%20Areas%20Nov%202016%20Report.pdf>.

(١١) وكالة الأنباء المركزية الكورية (بيونغ يانغ)، "أفراد الجيش والمواطنون الكوريون يخرجون جميعاً للمشاركة في حملة التعافي من آثار الفيضانات في مقاطعة شمال هاميونغ"، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(١٢) Joint Assessment North Hamgyong Floods.

(١٣) Joint Review Mission to Flood-Affected Areas in North Hamgyong.

(١٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20543&LangID=E.

(١٥) وكالة الأنباء المركزية الكورية (بيونغ يانغ)، "اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري" و"مبدأ الشعب أولاً".

(١٦) Joint Review Mission to Flood-Affected Areas in North Hamgyong، الصفحة ٥.

(١٧) مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، "DPRK floods: humanitarian dashboard"، بيونغ يانغ، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/dprk-floods-humanitarian-dashboard-10-december-2016>.

ذلك من آثار خطيرة على توافر خدمات الرعاية الصحية للسكان المحليين^(١٨). وخلفت الأضرار التي لحقت بالأراضي الصالحة للزراعة، وما صحبها من تدمير للمحاصيل والحدائق المنزلية، آثاراً خطيرة، لا سيما على الحق في الغذاء بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة لتأمين سبل عيشهم^(١٩).

١٣- وأدى تدمير ١٠٧ من المدارس الابتدائية/المتوسطة ورياض أطفال ودور الحضانة إلى حرمان ٨ ٣٦٠ تلميذاً من الدراسة^(٢٠). ومنحت السلطات الأولوية لإعادة تأهيل دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس التي تضررت من الفيضانات، ونظمت حملة لإمداد المناطق المتضررة بالسلع الاستهلاكية^(٢١). وكانت ضرورة مواصلة توفير الأغذية لدور الحضانة ورياض الأطفال من الاحتياجات التي أبرزتها سلطات المقاطعات أثناء الزيارات التي قامت به بعثة الاستعراض المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦^(٢٢).

١٤- وقد بذلت جهود كبيرة للتصدي لهذه الكارثة الطبيعية. ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت المساعدة الإنسانية التي وصلت كافية لجميع المحتاجين. ولا تزال البنية التحتية والطرق غير صالحة في المنطقة المتضررة، وهي منطقة جبلية تقيم فيها عدة مجتمعات محلية قصية^(٢٣). ويُزعم أن نشر عدد كبير من الموظفين للمساهمة في جهود الإعمار قد أدى إلى زيادة العبء على الإمدادات الغذائية والمرافق الصحية المحلية المحدودة أصلاً^(٢٤).

١٥- وتشكل حالة المحتجزين في مختلف مراكز الاحتجاز والمرافق الإصلاحية مصدر قلق أيضاً. ويوجد على الأقل معسكر اعتقال واحد (معسكر الاعتقال رقم ١٢) في مدينة هويونغ، وهي من أشد المناطق تضرراً^(٢٥). ولا تتوافر أية معلومات عن الآثار التي خلفها الفيضان على معسكر الاعتقال السياسي رقم ٢٥ الذي أفيد بأنه يقع في مدينة تشونغجين بمقاطعة شمال هامغيونغ^(٢٦).

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "Situation update: Democratic People's Republic of Korea"، North Hamgyong floods response، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، النظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر بشأن الأغذية والزراعة، Country Brief: Democratic People's Republic of Korea، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.fao.org/giews/countrybrief/country/PRK/pdf/PRK.pdf.

(٢٠) اليونيسيف، "Situation update".

(٢١) وكالة الأنباء المركزية الكورية (بيونغ يانغ)، "منح الأولوية للعمل التعليمي في المناطق المنكوبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و"إرسال المزيد من السلع الاستهلاكية إلى المناطق المنكوبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٢٢) Joint Review Mission to Flood-Affected Areas in North Hamgyong، الصفحة ٥.

(٢٣) اليونيسيف، "Situation update".

(٢٤) لوحة متابعة الحالة الإنسانية؛ وانظر أيضاً www.asiapress.org/korean/all/nk-kore-flood-damage-02/.

(٢٥) المعهد الكوري للتوحيد الوطني، White Paper on Human Rights in North Korea: 2016 (سيول، ٢٠١٦)، الصفحة ١٠٥. وأفادت لجنة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في العاصمة واشنطن، استناداً إلى صور السواتل، بتضرر معسكر الاعتقال رقم ١٢ بالفيضانات التي قطعت الطرق المؤدية إلى المعسكر ودمرت المحاصيل. Joseph S. Bermudez Jr. et Greg Scarlatou, North Korea: Flooding at Kyo-wa-so No. 12, Jongo-ri, 16 September 2016 (لجنة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ٢٠١٦)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.hrnk.org/publications/hrnk-publications.php.

(٢٦) Joseph S. Bermudez Jr., Andy Dinville and Mike Eley, North Korea: Camp No. 25-Update 2, 29 November 2016 (لجنة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ٢٠١٦)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.hrnk.org/publications/hrnk-publications.php.

١٦- ويلاحظ المقرر الخاص مع القلق أن حجم التمويل الدولي للإغاثة الطارئة لا يزال غير كاف. وحتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم يحشد فريق الأمم المتحدة القطري سوى ٣٨ في المائة من مبلغ الـ ٢٨ مليون دولار المطلوب للاستجابة لحالة الطوارئ^(٢٧). وبالمثل، أفيد بأن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لم يحصل إلا على ٢٥ في المائة من مبلغ الـ ١٥ مليون فرنك سويسري الذي دعا إلى جمعه في نداء الطوارئ الذي أطلقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦^(٢٨). وهناك عوامل متعددة يمكن أن تفسر صعوبة جمع الأموال لحالات الطوارئ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الأزمات التي تتعرض لها أجزاء أخرى من العالم، فضلاً عن تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، يشدد المقرر الخاص على ضرورة ألا تحول الشواغل السياسية أو الأمنية دون توفير المعونة الإنسانية المنقذة للحياة.

جيم- تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٧- شعر المقرر الخاص بالتشجيع لتزايد تعاون حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتمشياً مع الالتزامات المقطوعة خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقاريرها الوطنية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦، على التوالي. وستستعرض لجنة حقوق الطفل التقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وستضطلع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بذلك في تشرين الأول/أكتوبر. وستشكل هاتان المناسبتان فرصة سانحة للتقدم في بحث جدول أعمال حقوق الإنسان مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتيح هذه العمليات أيضاً فرصة هامة لمنظمات المجتمع المدني لإحراز تقدم فعال في هذا المجال على أرض الواقع.

١٨- وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صدّقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورحّب المقرر الخاص بهذا التصديق باعتباره خطوة مفيدة نحو تنفيذ التوصيات التي قبلتها الدولة الطرف، المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤^(٢٩). وبالمثل، هنأت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة البلد على هذا التصديق، وطرحت من جديد عرضها بتقديم المشورة التقنية في سياق تنفيذ المعاهدة. وأدى التصديق على الاتفاقية إلى رفع عدد المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى خمس معاهدات.

١٩- ويرحب المقرر الخاص أيضاً بإدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي يحدد الأولويات المتفق عليها بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي وقعته تلك بالاشتراك مع

(٢٧) لوحة متابعة الحالة الإنسانية.

(٢٨) انظر www.ifrc.org/en/news-and-media/press-releases/asia-pacific/korea-democratic-peoples-republic-of-ifrc-president-konoe-highlights-continued-humanitarian-needs-of-flood-survivors-following-dprk-visit/

(٢٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21051&LangID=E

الحكومة^(٣٠). ويرحب المقرر الخاص كذلك بالعمل، المشار إليه في الإطار الاستراتيجي، والذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤ والتزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويعرب المقرر الخاص عن استعداده للتعاون بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال الاستعراض الدوري الشامل والتزامات الأخرى المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان.

ثالثاً- القضايا التي تبعث على القلق بوجه خاص

٢٠- اجتمع المقرر الخاص، أثناء زيارته الأولى إلى جمهورية كوريا واليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بأشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة وقدموا له وصفاً مباشراً للتجارب التي عاشوها في هذا البلد^(٣١). وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات تتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من منظمات غير حكومية ووكالات حكومية مختلفة ومن المرفق الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول. ويشكر المقرر الخاص مفوضية حقوق الإنسان على إعداد البعثة ودعمها. ويبرز هذا الفرع بعض قضايا حقوق الإنسان التي أثّرت أثناء هذه الزيارة.

معسكرات الاعتقال السياسي

٢١- تلقى المقرر الخاص معلومات عن حالة حقوق الإنسان في معسكرات الاعتقال السياسي. وعلى الرغم من إنكار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجود هذه المرافق، فقد أفاضت لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من المصادر في توثيق معسكرات الاعتقال الكبيرة التي يحتجز فيها أشخاص متهمون بارتكاب جرائم خطيرة ذات طابع سياسي (انظر A/HRC/25/63، الفقرات ٥٩-٦١). وأفيد بأن ما لا يقل عن أربعة معسكرات لا تزال قائمة (معسكرات الاعتقال السياسي رقم ١٤، ١٥، ١٦، و٢٥)، ويحتل أن يكون معسكر آخر (رقم ١٨) لا يزال قائماً بالفعل^(٣٢). ولا تتلقى الأسر معلومات عن مكان وجود أبنائها الذين ينقلون إلى هذه السجون أو عن مصيرهم. ويعني عدم وجود معلومات عن حالة الأشخاص المسجونين في معسكرات الاعتقال السياسي والذين يقدر عددهم ما بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ شخص (المرجع نفسه، الفقرة ٦١) أن احتجازهم قد يصل في حالات كثيرة إلى حد

(٣٠) انظر <http://kp.one.un.org/content/unct/dprk/en/home/news/UNSF-launch2017.html>.

(٣١) أبلغ المقرر الخاص أثناء زيارته بأن الأشخاص الذين يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويصلون إلى جمهورية كوريا يُحتجزون لفترة من الزمن في مرافق تديرها الحكومة.

(٣٢) المعهد الكوري للتوحيد الوطني، الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٦، الصفحة ٤٠٠؛ مركز قواعد البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، List of officers, detainees and missing persons in political prison camps in the Democratic People's Republic of Korea (قائمة الموظفين والاحتجزين والمفقودين في معسكرات الاعتقال السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، سيول، ٢٠١٦، الصفحة ١١؛ Bermudez, North Korea: Camp No. 25.

الاختفاء القسري وفقاً للقانون الدولي^(٣٣). وقد أفادت الحكومة في الماضي بأن "معسكرات الاعتقال السياسي" لا وجود لها وأنها افتراء صرف. فالأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة الإصلاح عن طريق العمل بموجب القانون الجنائي في البلد يقضون مدة أحكامهم في مؤسسات إصلاحية انظر A/HRC/27/10، الفقرة ٦٠). ويشدد المقرر الخاص على أهمية وصول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الدولية ذات الصلة إلى هذه "المؤسسات الإصلاحية". ويؤكد أيضاً ضرورة أن تقدم له الحكومة معلومات موضوعية بشأن عدد معسكرات الاعتقال وهيكلها وظروف الاحتجاز فيها^(٣٤). ومن الضروري وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة لمعالجة هذه القضية المتعلقة بحقوق الإنسان وذات الخطورة البالغة والمثيرة للجزع.

عمليات الاختطاف والأسر المنفصلة

٢٢- أبلغ المقرر الخاص أثناء زيارته أيضاً عن حالات تعرض فيها أشخاص من جمهورية كوريا واليابان للاختطاف أو الاختفاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من وقوع هذه الحالات منذ عقود خلت، فإن عدم وجود معلومات موثوقة عن مصير الأشخاص الذين اختطفوا أو فقدوا لا يزال يؤثر تأثيراً بالغاً على أقاربهم. وفي حالة اليابان، التزمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب اتفاق استكهولم لعام ٢٠١٤ بإنشاء لجنة تحقيق خاصة بشأن جميع المواطنين اليابانيين، بما في ذلك أماكن وجود اليابانيين الذين يُدعى اختطافهم والمواطنين اليابانيين الذين رافقوا أزواجهم الكوريين إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومع ذلك، فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رداً على "التدابير المستقلة" التي اعتمدها اليابان احتجاجاً على التجربة النووية التي أجريت في كانون الثاني/يناير وعملية الإطلاق التي نفذت في شباط/فبراير باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، أنها ستوقف بشكل كامل التحقيق الشامل الذي تجريه بموجب اتفاق استكهولم من أجل الكشف عن مصير جميع المواطنين

(٣٣) ينص الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أن "حالات الاختفاء القسري" تأخذ صورة "القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر، على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون".

(٣٤) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة طرف في خمس معاهدات لحقوق الإنسان ملزمة قانوناً، هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحمي هذه الصكوك طائفة واسعة من الحقوق المتعلقة بظروف الاحتجاز. وقد اعتمدت الأمم المتحدة أيضاً معايير توضح تدابير محددة لحماية حقوق الأشخاص المحتجزين. ومع أن هذه المعايير غير ملزمة قانوناً، فهي تقدم توجيهات ذات حجية بشأن معاملة المحتجزين. وتتضمن هذه المعايير قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين).

اليابانيين، وستحل لجنة التحقيق الخاصة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦^(٣٥). ويحث المقرر الخاص السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف التحقيق وتوضيح مصير المختطفين، ويحث حكومة اليابان على استئناف الحوار بغية التوصل إلى حل سريع لهذه المسألة.

٢٣- وتحث المقرر الخاص أيضاً إلى أشخاص انفصلوا عن أقاربهم نتيجة للحرب الكورية. ولاحظ أن الأفراد الذين انفصلوا عن أسرهم قسراً على كلا جانبي خط الهدنة قد بلغوا سن الشيخوخة، وحث الحكومتين على بذل جهود عاجلة وصادقة لتمكينهم من معرفة مصير أقاربهم. وينبغي عدم التأخر في بذل هذه الجهود أو جعلها عرضة للتطورات السياسية، بل ينبغي أن تستند إلى الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان.

الحصول على المعلومات

٢٤- أُبلغ المقرر الخاص بأن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبقت في السنوات القليلة الماضية على القيود المفروضة على إمكانية الحصول على المعلومات من خارج البلد أو شددتها. وفي الوقت نفسه، وبلغته أيضاً إفادات عن ازدياد عدد الناس الذين يستطيعون الآن، مقارنة بما كان عليه الحال منذ عقد من الزمن، الحصول على معلومات من الخارج والاتصال بأناس في الخارج، على الرغم من القيود الصارمة المفروضة. وجاء في بعض الإفادات أن بعض الأشخاص يستخدمون شرائح (الناقل التسلسلي العام (USB)) أو بطاقات الذاكرة المحمولة لتبادل المواد السمعية - البصرية المهربة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو يستمعون إلى المحطات الإذاعية التي تبث من الصين وجمهورية كوريا. ويقال إن السماسرة في المنطقة الحدودية يؤديون دور الوسيط في المكالمات الهاتفية الدولية، بما فيها الاتصالات مع الأقارب في جمهورية كوريا. وأفاد بعضهم بأن تكلفة هذه الاتصالات لا تزال مرتفعة للغاية وأنه يتعذر بشكل متزايد إجراء أية مكالمات تزيد مدتها عن بضع دقائق بسبب الخوف من كشف السلطات لها. ومع ذلك، فقد ذكر أن قنوات الاتصال هذه تتيح لبعض أفراد الأسر المنفصلة أن يظلوا على اتصال بذويهم وتمكّن بعض الأشخاص المقيمين في جمهورية كوريا من إرسال تحويلاتهم إلى أقاربهم المقيمين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشجع المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اعتبار هذه الديناميات الهامة فرصاً للتواصل مع شعبها والسعي إلى تعزيز التكامل والتعاون مع بقية بلدان العالم.

الحق في الغذاء

٢٥- وثّقت لجنة التحقيق الآثار المدمرة المترتبة على المجاعة التي حدثت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منتصف التسعينات. وعلى الرغم من ورود إفادات تتحدث عن تحسن في توافر الأغذية في السنوات الأخيرة، تشير إفادات أخرى إلى أن الظروف الطبيعية والظروف الناجمة عن النشاط البشري، التي تتسبب في انعدام الأمن الغذائي لدى أعداد كبيرة من السكان، لا تزال قائمة. واحتفظت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القائمة التي تضم ٣٧ بلداً في حاجة إلى مساعدات غذائية خارجية، ويعود ذلك بشكل

(٣٥) Rodong Shinmun (Pyongyang), "Japan assailed for scrapping DPRK-Japan intergovernmental agreement" (التهجم على اليابان بسبب إلغاء الاتفاق الحكومي الدولي الذي أبرمته مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

رئيسي إلى محدودية الإمدادات الغذائية بوجه عام وفيضانات آب/أغسطس ٢٠١٦ التي ألحقت أضراراً بالأراضي الصالحة للزراعة^(٣٦). وأبلغ المقرر الخاص بأن أعداد كبيرة من الأسر المعيشية تعتمد الآن على أنشطة القطاع الخاص التجارية لتأمين غذائها. بيد أن غموض الوضع القانوني لهذه الأنشطة يسهم في انعدام الأمن الغذائي، لأن القدرة على ممارسة الأنشطة التجارية تُرهن في الكثير من الأحيان لقرارات اعتبارية يتخذها المسؤولون المحليون، وعلى حجم الرشاوى التي يستطيع من يمارسون هذه الأنشطة تقديمها. ويقال إن عمليات حشد العمالة الإلزامية التي نظمها حزب العمال الكوري وفي عام ٢٠١٦، بما في ذلك خلال حملة الـ ٧٠ يوماً وحملة الـ ٢٠٠ يوم اللتين نظمتا قبل انعقاد المؤتمر السابع للحزب وبعد انتهاء أعماله، قد حدت من قدرة السكان على ممارسة الأنشطة التجارية ذات الأهمية البالغة لأمنهم الغذائي^(٣٧). وبالنظر إلى أن كثيراً من السكان لا يحصلون على حصص غذائية، أو يحصلون على مقادير غير كافية من حصص الإعاشة^(٣٨)، فإن القيود على الأنشطة التجارية تؤثر تأثيراً مباشراً على أمنهم الغذائي. وقد يكون إغفال استراتيجية التنمية الاقتصادية ذات الخمس سنوات، التي اعتمدت خلال انعقاد مؤتمر الحزب في أيار/مايو ٢٠١٦، لأنشطة القطاع الخاص في مجالي التجارة والتسويق، التي تتزايد أهميتها لأمن سكان البلد الغذائي، قد أثر بشكل سلبي على تمتعهم بهذا الحق الأساسي.

العمال المغتربون

٢٦- أثار معظم أصحاب المصلحة الذين اجتمع بهم المقرر الخاص أثناء زيارته إلى شمال شرق آسيا مسألة العمال المغتربين. ويقال إن هؤلاء العمال يشكلون مصدراً هاماً للعملة الأجنبية لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن الدولة تقتطع جزءاً كبيراً من مرتباتهم (٦٠ إلى ٩٠ في المائة) في شكل "ضريبة ولاء" ومساهمة في دفع تكاليف تشغيل الشركات الكورية الشمالية التي تنتدب العمال^(٣٩). وذكر في لحظة معينة أن هناك ٤٥ بلداً مضيفاً لعمال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أقل تقدير^(٤٠). وتحدثت إفادات عن بقاء هؤلاء العمال، خلال فترة عملهم في الخارج، تحت رقابة مشددة من قبل موظفين تابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دون أن يسمح لهم بحرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات. ويُدعى أن هؤلاء العمال يتعرضون لانتهاكات خطيرة لمعايير العمل الدولية، بما في ذلك عملهم لساعات طويلة، وتقاضيتهم أجوراً تقل عن الحد الأدنى وتأخر استلامهم لها، وانعدام تدابير السلامة. وعلى الرغم من هذه الانتهاكات، أبلغ المقرر الخاص بأن الحصول على بعثة للعمل في

(٣٦) الفاو، "البلدان المحتاجة إلى مساعدات غذائية خارجية"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/ar/.

(٣٧) Asia Press, discussion with OHCHR-Seoul, 11 May 2016, note on file with OHCHR-Seoul; Kang Mi Jin, "Anger mounts as police crush street sales", *Daily NK* (Seoul), 9 March 2016. ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.dailynk.com/english/read.php?num=13789&catald=nk01500.

(٣٨) المعهد الكوري للتوحيد الوطني، *الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٦*، الصفحة ٢٦١.

(٣٩) الفاو، "البلدان المحتاجة إلى مساعدات غذائية خارجية"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/ar/.

(٤٠) Shin Chang-Hoon and Go Myong-Hyun, *Beyond the UN COI Report on Human Rights in DPRK* (معهد أسان للدراسات السياسية، سيول، ٢٠١٤)، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://en.asaninst.org/contents/asan-report-beyond-the-coi-dprk-human-rights-report/>.

الخارج يعتبر فرصة ذهبية للحصول على العملات الأجنبية، ويقال إن الناس لا يزالون يدفعون الرشاوي للمسؤولين من أجل التسجيل في برنامج العمال المغتربين^(٤١). ويحث المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بحصول العمال على أجور ملائمة تتناسب بشكل معقول مع العمل الذي يؤدونه، وكفالة ألا تُنتهك حقوقهم في حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات. ويدعو المقرر الخاص أيضاً الدول الأعضاء التي تستقبل العمال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك الشركات التي تستخدمهم، إلى بذل العناية الواجبة واتخاذ تدابير محددة لضمان احترام معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان^(٤٢).

الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٧- أتاح التحدث مع الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمقرر الخاص الفرصة لفهم بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار المغادرة. واطّلع المقرر الخاص أيضاً على الصعوبات التي واجهها هؤلاء الأشخاص وهم يتحدون القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل ويسافرون إلى خارج البلد. وأبدى إعجابه بإدراكهم الجيد لحقوقهم وتطلعهم إلى المستقبل رغم كل العقبات التي اعترضت طريقهم. ومعظم النساء اللاتي تحدثن إلى المقرر الخاص من ضحايا الاتجار بالبشر. وقد رت لجنة التحقيق أن نسبة كبيرة من النساء والفتيات اللاتي يعبرن الحدود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الصين بمفردهن يصبحن ضحايا للاتجار بالأشخاص، لأغراض الاستغلال في الزيجات القسرية بشكل رئيسي^(٤٣). ولا تزال هؤلاء النسوة يواجهن مخاطر كبيرة بأن يجبرن على العودة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويحتجزن أثناء رحلة العودة. واجتمع المقرر الخاص بنساء هاريات إلى جمهورية كوريا، ونساء اضطرن إلى هجر أطفالهن المولودين لآباء صينيين في الصين. وأعربت هؤلاء النساء، خلال المقابلات التي أجريتها مع المقرر الخاص، عن أملهن في لم شملهن بأطفالهن. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن عدد هؤلاء الأطفال وأماكن وجودهم، فإنهم يظلون عرضة للمخاطر بشكل خاص بسبب وضعهم كأشخاص عديمي الجنسية. وفي هذا الصدد، يشير المقرر الخاص إلى الاستنتاج الذي خلصت إليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها بشأن انفصال الأسر الكورية غير الطوعي، والذي أكدت فيه أنه "لا توجد آليات رسمية للبحث عن الأقارب قد تساعد [النساء الفارات] على تحديد مكان أطفالهن في الصين أو الدعوة إلى لم شمل الأسر". وهي مسألة بالغة الخطورة وتستدعي اهتماماً عاجلاً^(٤٤).

رابعاً- سبل المضي قدماً

٢٨- يواصل المقرر الخاص اتباع استراتيجية المسارين التي دعا إليها سلفه، مع التركيز على التعاون مع السلطات لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن التصدي

(٤١) انظر أيضاً المعهد الكوري للتوحيد الوطني، الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٦، الصفحة ٤٧٢.

(٤٢) مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ ١٢.

(٤٣) انظر A/HRC/25/63 و"التقرير المتعلق بالنتائج المفصلة التي توصلت إليها لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

(٤٤) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *Torn Apart: The Human Rights Dimension of the Involuntary Separation of Korean Families* (جنيف، ٢٠١٦)، الفقرة ٧٣.

لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، يتطلب محاسبة الجناة. ويدعم هذان المساران بعضهما بعضاً، ومن الضروري اتباع نهج مزدوج لإحداث تحسن ملموس ومستدام في حالة حقوق الإنسان.

٢٩- ويقرّ المقرر الخاص بأن اتباع هذا النهج يثير تحدياً كبيراً. وقد أدى اعتماد مجلس الأمن جزاءات متتالية إلى تزايد عزلة البلد. وبالمثل، فإن الضغط من أجل المساءلة، بما في ذلك الدعوة إلى إحالة البلد إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ووجهت بموقف عدائي من سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٠- ومع ذلك، يعتقد المقرر الخاص أن هناك مجالاً لتنفيذ النهج المزدوج. ويستعرض بإيجاز في هذا الفرع الجهود التي بذلها شخصياً حتى الآن والجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة الرئيسية التي تعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ألف- الجهود التي بذلها المقرر الخاص لإقامة حوار

٣١- تبادل المقرر الخاص، منذ تعيينه في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، مراسلات مع البعثتين الدائمتين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جنيف ونيويورك، ودعاهما إلى الشروع في إجراء مناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وقدم المقرر الخاص طلباً رسمياً إلى البعثة الدائمة في جنيف من أجل القيام بزيارة قطرية في إطار الأعمال التحضيرية لزيارته الميدانية إلى شمال شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومع الأسف، لم توافق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذا الطلب، وهو الموقف الذي اتخذته البلد منذ فترة طويلة ضد الولاية القطرية، التي يعتبرها مدفوعة باعتبارات سياسية. وأشار المقرر الخاص في رده إلى الولاية الموكلة إليه كخبير مستقل وحث الحكومة على النظر في إمكانية السماح بهذه الزيارة كخطوة أولى نحو تحسين التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية حقوق الجميع في البلد. ويشار بوجه خاص إلى أن المقرر الخاص أبلغ بأن ممثلاً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذكر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على هامش اجتماعات اللجنة الثالثة المنعقدة أثناء الجمعية العامة، أن المقرر الخاص يستطيع زيارة البلد بصفته الشخصية كأستاذ في القانون، ولكن ليس بصفته الرسمية كمقرر خاص^(٤٥). ويعرب المقرر الخاص عن استعداده لمواصلة الحوار بشأن سبل تيسير الزيارة القطرية بصفته الرسمية. وذكرت الحكومة في الماضي أن أحد أسباب رفضها التعاون مع الولاية يتمثل في أن تقارير المقرر الخاص "تنتقد بشدة نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسياساتها استناداً إلى معلومات محرّفة" (انظر A/HRC/13/13، الفقرة ٤٩). ويشدد المقرر الخاص، بوصفه مكلفاً جديداً بالولاية، على أن أفضل طريقة لدحض المعلومات التي يُدعى أنها محرّفة هي التعاون، بما في ذلك من خلال إتاحة إمكانية الدخول إلى البلد والسماح له بالحصول على معلومات مباشرة من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الوكالات الحكومية.

٣٢- وفي حين رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الولاية القطرية المحددة باعتبارها انتقائية ومسيّسة، فإن عدة ولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

(٤٥) مؤتمر صحفي عقده سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، كيم إن ريونغ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://webtv.un.org/media/watch/kim-in-ryong-dprk-press-conference-15-november-2016/5211267770001>.

لا تزال أيضاً ذات صلة بالحالة القطرية. ويمكن لهذه الولايات أن تقدم مساعدة مفيدة للبلد لتحسين حالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ووفقاً لعدد من التوصيات التي قبلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني، يشجع المقرر الخاص الحكومة على إقامة تعاون مع جهات منها المقرر الخاص المعنيون بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومساءلة الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛ والأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان؛ والحق في التعليم؛ وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ والحق في الغذاء؛ والسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز في هذا السياق؛ الحق في التنمية؛ والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال؛ وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ واستقلال القضاة والمحامين؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وحرية الدين أو المعتقد؛ وتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر و ضمانات عدم التكرار؛ والمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية؛ والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

٣٣- ويحث المقرر الخاص أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة التعاون مع لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويدعو أيضاً الحكومة إلى الشروع في حوار مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية كدولة طرف في المعاهدات المعنية.

٣٤- واتصل المقرر الخاص أيضاً، منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٦، بالحكومات التي لها علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنظمات مختلفة تقدم المساعدة الإنسانية والتقنية لهذا البلد. ويهدف هذا التواصل إلى توسيع الحيز الذي تشد الحاجة إليه لإجراء حوار مع السلطات بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التوصيات التي قبلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

٣٥- ويعتقد المقرر الخاص أن الوقت مناسب كي تعتمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نهجاً جديداً إزاء آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتعين على الحكومة النظر بجدية في إتاحة إمكانية الوصول لهذه الآليات، ولو تدريجياً، إلى البلد. وينبغي أن يجري هذا التغيير في عملية تدريجية، خطوة بخطوة، وأن يستند إلى الحوار وبناء علاقة تقوم على الثقة المتبادلة. وسيوسع هذا النهج إمكانيات التعاون على الصعيد الدولي بسبل منها توسيع مجال التعاون التقني وزيادة الفرص الكفيلة بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

باء- فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة

٣٦- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣١، عين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خيرتين مستقلتين هما سونيا بيسيركو (صربيا) وسارة حسين (بنغلاديش) لدعم عمل المقرر الخاص في مجال المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكلف المجلس فريق الخبراء بما يلي: (أ) استكشاف النهج الملائمة لتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما عندما ترقى تلك

الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية، على نحو ما خلصت إليه لجنة التحقيق؛ (ب) اقتراح آليات عملية للمساءلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، لضمان معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة للأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا ضحايا جرائم ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٧- وزارت الخبرتان المستقلتان، منذ تعيين المفوض السامي لهما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جنيف ولاهاي وسيول وطوكيو ونيويورك لإجراء بحوث وللتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم مختصون في مجال العدالة الجنائية الدولية وأشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونفذت بعض أجزاء البعثتين إلى جنيف وسيول بالاشتراك مع المقرر الخاص.

٣٨- ويشدد فريق الخبراء المستقلين، في توصياته الواردة في هيئة إضافة لهذا التقرير، على وجوب أن يكون النهج المعتمد في تطبيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نهجاً متعدد المحاور وشاملاً ومتماشياً مع القواعد والمعايير الدولية. ويدعو الفريق المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عن طريق المحكمة الجنائية الدولية. ويسلط الفريق الضوء على وجوب التحقيق في الجرائم الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حق الضحايا والمجتمعات في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات، وحق الضحايا في الجبر، وضمانات عدم تكرار الانتهاكات. ويرى الفريق أن هناك حاجة لاستكشاف إمكانية إنشاء محكمة دولية مخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق بإجراء مشاورات منسقة وشاملة مع الضحايا وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بدءاً بالأشخاص الذين يعيشون خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستهدف هذه المشاورات إلى التماس آرائهم بشأن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المشاركين وتقليل احتمال التعرض لصدمات جديدة إلى أدنى حد ممكن. ويدعو الفريق كذلك مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة إلى تعزيز قدرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال تخصيص موارد إضافية لزيادة مساهمتها في تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسبل منها العمل بصورة متزامنة على تعزيز جهودها الحالية في مجالي الرصد والتوثيق، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية، وعلى دعم تنفيذ عملية تقييم يجريها خبراء في العدالة الجنائية الدولية للمعلومات والأدلة المتاحة من أجل تحديد الثغرات وإمكانية وضع استراتيجيات للتحقيق والمحاكمة، فضلاً عن وضع مخططات لنماذج مناسبة لمحاكم دولية أو محاكم تعمل بمساعدة دولية. ويوافق المقرر الخاص على هذا النهج، ويدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، إلى متابعة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقلين وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي ترقى إلى مرتبة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، من العقاب.

جيم- الهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيول

٣٩- واصل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول أنشطته، بالتزامن مع مرفقه الميداني، منذ افتتاحه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما فيها تقديم الدعم لولاية المقرر الخاص. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥، كلفت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مكتبها

في سيول بما يلي: (أ) رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية ضمان المساءلة؛ (ب) تعزيز المشاركة وبناء القدرات مع حكومات جميع الدول المعنية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (ج) إبقاء الأضواء مسلّطة على حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوسائل تشمل مواصلة أنشطة الاتصال والدعوة ومبادرات التوعية والإرشاد.

٤٠ - واضطلع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيول بطائفة واسعة من الأنشطة، بما فيها جمع المعلومات من خلال إجراء مقابلات مع أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن مصادر أخرى. واضطلع المكتب أيضاً بأنشطة الدعوة من خلال منابر مختلفة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، والمناسبات العامة والمنشورات. وتقدم المفوضية، في تقريرها المتعلق بانفصال الأسر الكورية غير الطوعي، توصيات ملموسة إلى الدول المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي لتصحيح الوضع باستخدام نهج يتركز اهتمامه على الضحايا والحقوق^(٤٦). ولا يزال عدم التمكن من الوصول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تحدياً رئيسياً أمام جمع المعلومات بشكل شامل. وفي هذا الصدد، يشدد المقرر الخاص على أهمية تعاون حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع المكتب. ويشجع المقرر الخاص السلطات على البدء في استكشاف المجالات التي يمكن بدء مناقشات فيها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول، مثل التحقيق في مجال حقوق الإنسان.

دال - منظمات المجتمع المدني

٤١ - اجتمع المقرر الخاص، خلال الزيارات التي قام بها في عام ٢٠١٦ إلى جنيف (أيلول/سبتمبر) ونيويورك (تشرين الأول/أكتوبر) وجمهورية كوريا واليابان (تشرين الثاني/نوفمبر)، بعدد كبير من ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تركز جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأعرب المقرر الخاص عن إعجابه بالأساليب المتنوعة التي تستخدمها هذه المنظمات لمواجهة الحالة المعقدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ يواصل بعض هذه المنظمات توثيق حالات الانتهاكات واستكشاف سبل للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان؛ بينما تركز منظمات أخرى على تقديم المساعدة الإنسانية بطرق قد تعزز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما لأشد الفئات ضعفاً. وتلاحظ بوجه خاص قدرة هذه المنظمات على العمل مع السلطات على الصعيد الوطني والمحلي في تنفيذ برامج تسهم في أعمال بعض الحقوق. وأشار إلى التعاون بين جهات فاعلة وطنية ودولية معنية بالقضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإلى التقييمات المشتركة التي أجرتها الحكومة والوكالات الإنسانية بعد الفيضانات التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠١٦، كمثالين لتوضيح الكيفية التي يمكن أن يحدث بها هذا العمل أثراً إيجابياً.

٤٢ - وتشير تقارير قدمتها الحكومة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل إلى عدد من المؤسسات والمنظمات المرتبطة بالسلطات بدرجات مختلفة. ومع ذلك، فقد أفيد بعدم وجود مجال في البلد لمنظمات المجتمع المدني المستقلة. ويتضح من أحكام الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق

(٤٦) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *Torn Apart*.

الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)، يضطلع الأفراد والمنظمات غير الحكومية بدور مهم ومسؤوليات في مجال صون الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشدد المقرر الخاص على الأهمية القصوى لتوفير حيز تمكيني لمنظمات المجتمع المدني المستقلة في البلد حتى تتمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - يواصل المقرر الخاص انتهاج استراتيجية المسارين فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويركز بوجه خاص على تشجيع التعاون بين سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولاية، وكذلك التعاون مع جميع آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان. ويهدف هذا التعاون إلى زيادة فرص الوصول إلى البلد، والحصول على معلومات أكثر دقة وشمولاً، وتحسين امتثال الحكومة لالتزاماتها التعاقدية. وفي الوقت نفسه، يقتضي التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، محاسبة مرتكبيها، من أجل تحقيق العدالة، ولردع أية انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، توفر التدابير الممكنة التي وضعها فريق الخبراء المستقلين لتحقيق المساءلة توجيهات هامة. ويعزز هذان المساران بعضهما البعض، ومن الضروري اتباع نهج مزدوج لتحسين حالة حقوق الإنسان. ويستحق الوضع ذات القدر من الاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لاستمرار تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا، نظراً للصلة الوثيقة بين السلم والأمن وحقوق الإنسان.

٤٤ - وشجعت المقرر الخاص المساهمات التي قدمتها جهات فاعلة متعددة معنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤكد المقرر الخاص ضرورة تنفيذ هذه المبادرات في إطار رؤية مشتركة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. وينبغي أن يكون الهدف العام هو كفالة فهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وتعزيز القدرات الوطنية بما يكفل اتخاذ السلطات خطوات لإنهاء الانتهاكات المستمرة ومعالجة الانتهاكات السابقة ومنع تكرارها. ولهذا السبب، من المهم أن تأخذ مؤسسات الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما حزب العمال الكوري، بزمام التغييرات السياسية الموصى بها، مع إيجاد مجال لمشاركة السكان بصورة هادفة في اتخاذ القرارات.

٤٥ - ويحث المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاضطلاع بما يلي:

(أ) اتخاذ خطوات فورية وفعالة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إغلاق معسكرات الاعتقال السياسي؛

(ب) مواصلة متابعة التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والتعاون مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتيسير تنفيذها. ويعتقد

المقرر الخاص أنه من الضروري وضع استراتيجية مشتركة بشأن التنفيذ الفعال لهذه التوصيات مع منح الأولوية للتوصيات الأكثر جدوى أو ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، فقد أوصى عدد كبير من الدول بأن تصدق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنضم إلى منظمة العمل الدولية، وتنشئ مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان؛

(ج) المشاركة الفعالة في التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع المكلف بهذه الولاية والمكلفين بولايات مواضيعية، وتيسير الزيارات القطرية؛

(د) قبول جميع عروض التعاون التقني المقدمة من المجتمع الدولي والتي قد تساعد على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها العروض المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها الميداني في سيول؛

(هـ) استئناف الحوار مع البلدان المجاورة لحل مسائل حقوق الإنسان العالقة وذات الطابع العاجل، بما فيها المسائل المتعلقة بأوضاع الأسر المنفصلة والأشخاص المختطفين وغيرهم من المفقودين؛

(و) تنفيذ توصيات فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة دون تأخير.

٤٦ - ويدعو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) تنفيذ توصيات فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة دون تأخير، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ودعم جميع الضحايا في سعيهم إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة؛

(ب) مواصلة دعم عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك دعم مرفقها الميداني في سيول، وضمان قدرته على العمل بصورة مستقلة وحصوله على ما يكفي من الموارد المالية، وأن يحظى بالتعاون الكامل من قبل الدول الأعضاء ذات الصلة؛

(ج)حث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون البناء مع المقرر الخاص ودعوته إلى زيارة البلد في أقرب وقت ممكن دون شروط مسبقة وفقاً لشروط الزيارات القطرية للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٤٧ - ويدعو المقرر الخاص الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) مواصلة التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء لضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

(ب) تيسير جهود الرصد، بما فيها الجهود التي يبذلها المقرر الخاص والمكتب الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول، من خلال توفير المعلومات وإتاحة فرص الوصول إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) الإحجام عن الإعادة القسرية للأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم النساء والأطفال، وحمايتهم من الاتجار بالبشر ومن الانتهاكات الأخرى؛

(د) تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق الخبراء المستقلين دون تأخير؛

(هـ) إدماج مسألة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع مشاريع الشراكات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تقام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(و) ضمان أن يشكل النهج القائم على حقوق الإنسان أساس جميع أشكال التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التعاون في مجال المساعدة الإنسانية، وألاّ تعوق الاعتبارات السياسية والأمنية تقديم المساعدة الإنسانية.

٤٨ - ويدعو المقرر الخاص الأمم المتحدة برمتها إلى التصدي للحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة منسقة وموحدة وفقاً لمبادرة حقوق الإنسان أولاً التي استهلها الأمين العام. ويدعو المقرر الخاص بوجه خاص الوكالات التي تنفذ برامج إنسانية داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ضمان أن يستفيد من برامجها أفراد الفئات الضعيفة، بمن فيهم نزلاء مراكز الاحتجاز ومعسكرات الاعتقال ومعسكرات الاعتقال السياسي.

٤٩ - ويعترف المقرر الخاص بالدور الرئيسي الذي تؤديه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشجعها على مواصلة وضع نهج متوازن وشامل يشكل الإنسان بؤرة تركيزه.